# مختارات من سامرّاء في وثائق الإرشيف العثماني

# Selections from Samarra in Ottoman Archive Documents


أ.د. سامي ناظم حسين المنصوري

جامعة القادسية

كلية التربية

قسم التاريخ

**Prof. Dr. Sami Nazim Hussein Almansouri**
**University of Qadisiyah**
**Faculty of Education**
**Department of History**

# مختارات من سامرّاء في وثائق الإرشيف العثماني


## الملخص:

يتناول هذا البحث المعنون بـ (مختارات من سامرّاء في الوثائق العثمانية) ترجمة ودراسة لعشر وثائق عثمانية محفوظة في الإرشيف العثماني في إسطنبول، عالجت الأوضاع الإدارية في قضاء سامرّاء خلال العهد العثماني الأخير، فهي قد تناولت موضوع تعيين ونقل القائم مقام في قضاء سامرّاء بين عامي ١٨٨٧ـ١٩١٥م.

أن عملية تعيين القائم مقام في أي قضاء من الاقضية التابعة للولايات العثمانية كانت تمر بعدد من الإجراءات الإدارية بدءاً من التقرير الذي ترفعه لجنة المأمورين (الموظفين) المدنيين المرتبطة بوزارة الداخلية العثمانية في إسطنبول إلى وزير الداخلية ، وهذا التقرير يحتوي على السيرة الوظيفية للقائممقام الذي يراد تعيينه للاطلاع عليها، ووزير الداخلية بدوره يرفع مذكرة إلى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) للاطلاع والموافقة عليها، ثم يرسل الصدر الأعظم تقرير لجنة المأمورين المدنية، ومذكرة وزير الداخلية إلى السلطان العثماني لغرض المصادقة على التعيين وإصدار الإرادة السنية السلطانية.



## الكلمات المفتاحية:

**سامراء، ارشيف عثماني، وثائق، إدارة.**

# Selections from Samarra in Ottoman Archive Documents


## Abstract:

This study presents selections of Samarra in the Documents of the Ottoman Archives and deals with the translation and study of ten Ottoman documents saving for Samarra city during the last Ottoman period. These documents are kept in the Ottoman archives in Istanbul between 1887 and 1915.

The documents have indicated that the process of appointment of the mayer in the city which required a series of procedures starting with the committee of civilian affiliated to Ministry of the Interior in Istanbul. This committee submitted a report containing the career biography of the deputy who will be appointed to the Minister of Interior. There was a memorandum going to the Prime Minister for the approval and issuing, and then sent report to the Prime Minister of the Commission of civil employers, and the memorandum of the Minister of the Interior to the Ottoman Sultan for the purpose of approval of the appointment and the issuing of the decision for this position.



**key words:**

Samarra, Ottoman archive, Documents, Administration.

العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م



**تقديم:**

للوثائق العثمانية أهمية كبيرة جداً عند الباحثين والمؤرخين؛ لأنها تعد المصدر الأساس في فهم الأحداث التاريخية المختلفة، فهي المصدر الأصل والأساس الذي يعتمده هؤلاء، وهي المادة الخام التي ينسج منها ما يكتبونه، ولما كان العراق خاضعاً طوال أربعة قرون للحكم العثماني فإن تاريخه لا يفهم إلا بعد الاطلاع على هذه الوثائق التي ترجع إلى تلك الحقبة الزمنية، وهذه الوثائق متنوعة فهي تعالج الأوضاع العسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والدينية... .

وبما أن سامرّاء[١] خلال العهد العثماني ـ ولاسيما المتأخر منه ـ كانت قضاءً تابعاً للواء وولاية بغداد، فقد وجدت الكثير من الوثائق الخاصة بها في الأرشيف العثماني، ومن هذه الوثائق ما يتعلق بالجهاز الإداري الذي يقف على رأسه القائم مقام، وهو أكبر موظف إداري في هرم هذا الجهاز، يعين مباشرة من الحكومة المركزية في إسطنبول، أما رئيسه المباشر فهو متصرف اللواء، وتحدد مسؤولياته في الأمور المدنية والمالية والأمنية ودوائرها في القضاء، وتنفيذ جميع أوامر الدولة التي ترد إليه من اللواء، وتنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكم القضاء في حدود الصلاحيات الممنوحة له، والاستئذان من متصرف اللواء في تنفيذ ما يقع منها خارج حدود صلاحياته[٢].

ومن أعماله الأخر ترشيح مدراء النواحي التابعة لقضائه، وترؤس مجلس إدارة القضاء، وتحديد مواعيد انعقاد مجالس إدارة النواحي بعد أخذ الإذن من متصرف اللواء، وتنفيذ القرارات التي تتخذها تلك المجالس بعد مناقشتها في مجلس إدارة القضاء، وطلب الموافقة على تنفيذها من متصرفية اللواء حينما يحتاج إجراؤها إلى قوة تفوق قوة القائم مقام، وتفتيش الدوائر الحكومية في نواحي القضاء[٣].

وفي أواخر العهد العثماني منح القائم مقامون صلاحية تعيين بعض صغار الموظفين الذين يأتون بعد رؤساء ومأموري دوائر ومأموريات

(١) سامرّاء: قضاء يرتبط بلواء وولاية بغداد. تشكل إدارياً في عام ١٨٦٩م. أما حدود القضاء الإدارية فهي من الشمال تحده ولاية الموصل، ومن الشرق قضاء خراسان، ومن الجنوب قضائي الكاظمية والدليم، ومن الغرب قضاء الدليم أيضاً وبادية الجزيرة. بلغت مساحة قضاء سامرّاء في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر للميلاد (١١٠٠٠) كم٢. إن أصل تسمية سامرّاء ورد من اسم موضع قديم يرجع زمنه إلى البابليين والآشوريين، وإن اسم (سُر مَنْ رأى) شاع أيام العباسيين، وقد تحول اسم المدينة من سوميرا ـ سوميره ـ سورمير، ثم سومرا، إلى سامرا، وأخيراً سامرّاء. بلغ تقدير عدد سكان القضاء في عام ١٨٩١م حوالي (٦٩١٧) نسمة، وفي عام ١٩٠٧م حوالي (٩٤٤٣) نسمة، وقد صنفت الدرجة الإدارية للقضاء في عام ١٩٠٧م بالصنف (٣). للمزيد من التفصيل ينظر: سامرّاء في السالنامات العثمانية دراسة في أوضاعها العامة ١٨٤٩ ـ ١٩١٧م.

(٢) الدستور، ترجمة من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل، ص ٣٨٩ – ٣٩٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٠٧.

القضاء، وكذلك في مركز القضاء والنواحي التابعة له وفقاً لما نصت عليه المادة العاشرة من قانون الولايات الصادر عام ١٩١٣[١].

وكان مقر إدارة القائم مقام يقع في مركز القضاء ضمن مجمع للدوائر الحكومية يسمى بـ(السراي)، وأن راتب القائم مقام قد حُدد أيضاً حسب الصنف أو الدرجة الإدارية للقضاء، ففي مطلع القرن العشرين بلغ (٢٥٠٠) قرش[٢] لقائممقامي أقضية الصنف أو الدرجة الأولى، و(١٧٥٠) قرشاً لقائممقامي أقضية الدرجة الثانية، و(١٢٥٠) لقائممقامي الدرجة الثالثة[٣]. وفي أواخر عام ١٩١٥م كان راتب قائممقام الصنف الأول (٣٠٠٠) قرش، والصنف الثاني (٢٢٥٠) قرشاً، والصنف الثالث (١٥٠٠) قرش[٤].

(١) تقويم وقايع، العدد ١٤١٤، بشنجي سنة، ١٩ ربيع الآخر ١٣٣١هـ/ ١٥ مارت ١٣٢٩ ر.م.

(٢) القرش: عملة نقدية فضية أخذها العثمانيون عن الأوربيين، وقد ضربت لأول مرة في الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧)، وقد أخذ وزنها وعيارها يتناقص تدريجياً حتى وصل في عهد السلطان عبد الحميد الثاني إلى أقل من نصف درهم. أما بالنسبة إلى معادلتها بالبارة، أو الأقجة فإن القرش كان يساوي (٤٠) بارة، أو (١٢٠) أقجة. ومن الجدير بالذكر أن القرش كان يضرب في بغداد منذ عام ١٨١٤م. ينظر: باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ص٢٩٣ ـ ٢٩٥، ٣٠٥؛ العزاوي، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، ص ١٤٦ ـ ١٤٨.

(٣) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٤٢.

(٤) تقويم وقايع، العدد ٢٣٧٣، سكزنجي سنة، ٢ صفر ١٣٣٤هـ/ ٢٧ تشرين الثاني ١٣٣١ر.م.

مجلة سامراء
العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م



## وثيقة رقم (١)

- **تصنيف الوثيقة:** أوراق وزارة الداخلية[١].
- **جهة الإصدار:** الباب العالي / وزارة الداخلية – قلم الكتابة.
- **العدد:** ٥١٨ / ٢٤.
- **تاريخ الوثيقة:** ١٤ كانون الثاني ١٣٠٢ ر.م.
  ٢ جمادىٰ الأولىٰ ١٣٠٤هـ.
  ٢٦ كانون الثاني ١٨٨٧م.
- **عنوان الوثيقة:** تعيين قائممقام لقضاء سامرّاء.
- **محتوى الوثيقة:** الوثيقة هي مذكرة أرسلت من وزارة الداخلية إلىٰ الصدارة العظمىٰ بخصوص تعيين قائممقام جديد لقضاء سامرّاء وهو (عباس أفندي) الذي يشغل وظيفة قائممقام قضاء عنة[٢]، أما قضاء عنة فُعين له قائممقام قضاء خانقين[٣] ألا وهو (عبداه أفندي)، وتعيين القائم مقام الأسبق لقضاء القرنة (رشيد أفندي) قائممقاماً علىٰ قضاء خانقين، وفقاً لما جاء بمضبطة ولاية بغداد، ومذكرة لجنة انتخاب المأمورين المدنيين التي أرفقت معها السير الذاتية للقائممقامين أعلاه.

---

(١) BOA، DH. MKT، 1395 / 63.

(٢) عنه (عانة): قضاء يرتبط بلواء وولاية بغداد. استحدث إدارياً في عام ١٨٦٩م بدرجة قضاء يرتبط بلواء الدليم ضمن ولاية بغداد. وفي أواخر عام ١٨٧٠م ارتبط القضاء بلواء بغداد بعد إنزال درجة لواء الدليم الإدارية إلىٰ قضاء. فك ارتباط القضاء عن ولاية بغداد في عام ١٩١٤م والحق القضاء بمتصرفية دير الزور. يحد القضاء من جهة الشمال والشمال الشرقي ولاية الموصل وبادية الجزيرة، ومن الجنوب الشرقي قضاء الدليم، ومن الجنوب بادية الشام، ومن الغرب متصرفية دير الزور. بلغت مساحة قضاء عنة في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر للميلاد (١٥٠٠٠) كم٢. بلغ عدد القرىٰ الملحقة بالقضاء في عام ١٩١١م (٨) قرية. ينظر: سامي ناظم حسين المنصوري، المعجم الكبير، ص ٣٠٩.

(٣) خانقين: قضاء يرتبط بلواء وولاية بغداد. تشكل إدارياً في عام ١٨٦٩م. تحد القضاء من جهة الشمال ولاية الموصل، ومن الشرق إيران، ومن الجنوب قضاء مندلي، ومن الغرب قضاء خراسان. هناك عدة آراء في التسمية منها أن أصل تسمية خانقين من (خانقون) بكسر النون، هو طسوج من طساسيج جلولاء، وقد جاءت التسمية من سجن النعمان بن المنذر بها وخنقه فيها، وقيل إنها من (خان وقين)، والخان هو مكان والقين التجمع، وبهذا فهي تعني مكان التجمع. ينظر: المنصوري، المعجم الكبير للوحدات والتقسيمات الإدارية العربية في الوثائق العثمانية (١٢٨١ – ١٣٣٦هـ/ ١٨٦٤ – ١٩١٨م)، ص ٨٩.

مجلة دراسات شرقية
العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م



صورة الوثيقة رقم (١)

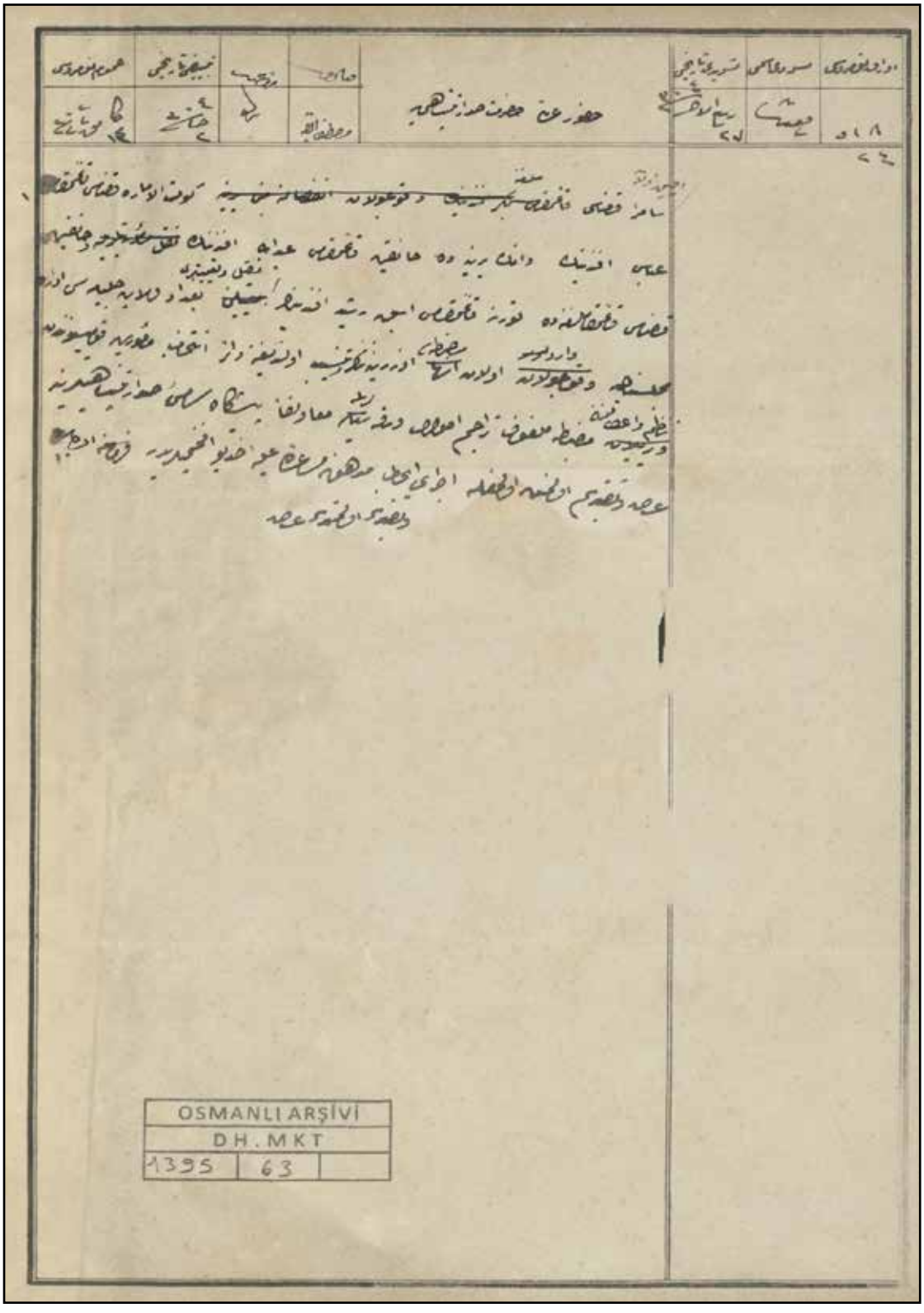

OSMANLI ARŞİVİ
DH.MKT
1395 | 63

العـــدد: الأول
الســـنة: الأولى
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م



**وثيقة رقم (٢)**

- **تصنيف الوثيقة:** أوراق وزارة الداخلية[١].
- **جهة الإصدار:** وزارة الداخلية / قلم الكتابة.
- **العدد:** ٥٣٤ / ١٩.
- **التاريخ:** ٢٩ كانون الأول ١٣٠٣ ر.م.
  ٢٦ ربيع الآخر ١٣٠٥هـ.
  ١٠ كانون الثاني ١٨٨٨م.

- **عنوان الوثيقة:** تعيين القائم مقام السابق لقضاء سامرّاء في قضاء الدليم.
- **محتوى الوثيقة:** الوثيقة هي مذكرة أرسلتها وزارة الداخلية إلى الصدارة العظمى لغرض الموافقة على عزل قائممقامي بعض الأقضية في ولاية بغداد، ومنهم قائممقام قضاء الدليم[٢] (رفعت بك)، وتعيين قائممقامين جدد بدلاً عنهم، فتم تعيين القائم مقام السابق لقضاء سامرّاء (بكر زهدي) قائممقاماً لقضاء الدليم بالصنف الثالث، وفقاً لمذكرة لجنة انتخاب المأمورين التي أرفقت معها السير الذاتية للذوات أعلاه.

---

(١) BOA، DH. MKT، 1476 / 26.

(٢) الدليم: قضاء يتبع لواء وولاية بغداد. استحدث إدارياً في عام ١٨٦٩م بدرجة لواء يرتبط بولاية بغداد، وفي أواخر عام ١٨٧٠م خفضت درجته الإدارية إلى قضاء مرتبط بلواء بغداد، وحينما تم احتلال بغداد من قبل القوات البريطانية في آذار ١٩١٧م، ألحق القضاء إدارياً بمتصرفية دير الزور. تحد القضاء من جهة الشمال ولاية الموصل وبادية الجزيرة، ومن الشرق قضاء الكاظمية وسامرّاء، ومن الجنوب لواء كربلاء وبادية الشام، ومن الغرب قضاء عنه وبادية الشام. سمي بهذا الاسم نسبة إلى قبيلة الدليم التي تقطن في تلك الأراضي. بلغت مساحة قضاء الدليم في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر للميلاد (١٠٠٠٠) كم٢. صنفت الدرجة الإدارية للقضاء في عام ١٩٠٧م بالصنف (١). بلغ تقدير عدد سكان القضاء في عام ١٨٩١م حوالي (١٨٩٨) نسمة، وفي عام ١٩٠٧م حوالي (٩٦٣٥) نسمة. بلغ عدد القرى الملحقة بالقضاء في عام ١٩١١م (٤) قرية. ينظر: المنصوري، المعجم الكبير، ص ٢٣٣.

مجلة آداب الرافدين
العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م



## صورة الوثيقة رقم (٢)

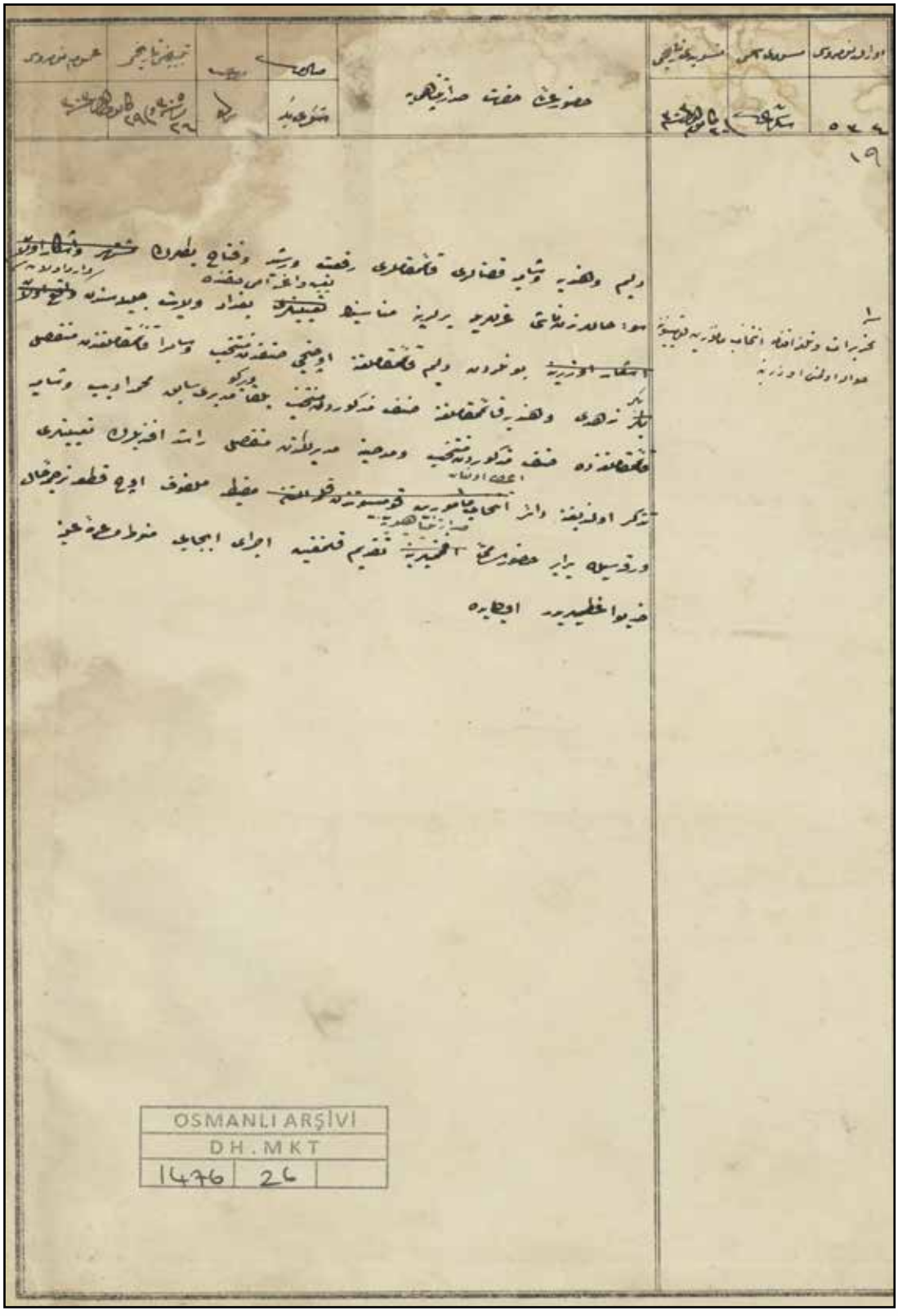

OSMANLI ARŞİVİ
DH.MKT
1476 | 26

العـــدد: الأول
الســـنة: الأولى
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م



**وثيقة رقم (٣)**

- **تصنيف الوثيقة:** إرادة داخلية[١].
- **جهة الإصدار:** الباب العالي / دائرة الأمور الداخلية – قلم الكتابة.
- **العدد:** ١٥٤٢.
- **التاريخ:** ٢٩ كانون الأول ١٣٠٣ ر.م.
  ٢٦ ربيع الآخر ١٣٠٥هـ.
  ١٠ كانون الثاني ١٨٨٨م.

- **عنوان الوثيقة:** تعيين القائم مقام السابق لقضاء سامرّاء في قضاء الدليم.
- **محتوى الوثيقة:** الوثيقة هي مذكرة أرسلت من وزارة الداخلية إلى الصدارة العظمى لغرض الموافقة على عزل قائممقامي بعض الأقضية ومنهم قائممقام قضاء الدليم، إذ تم عزل قائممقام قضاء الدليم (رفعت بك)، وتعيين قائممقام جديد بدلاً عنه ألا وهو القائم مقام السابق لقضاء سامرّاء (بكر زهدي) إذ تم تعيينه قائممقاماً وبالصنف الثالث، وقد تم إرفاق السير الذاتية للذوات أعلاه. والأمر لحضرة ولي الأمر.

توقيع
وزير الداخلية

(١) . BOA، DH، 1065 / 83500، 6

مجلة آداب المستنصرية
العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م



## صورة الوثيقة رقم (٣)

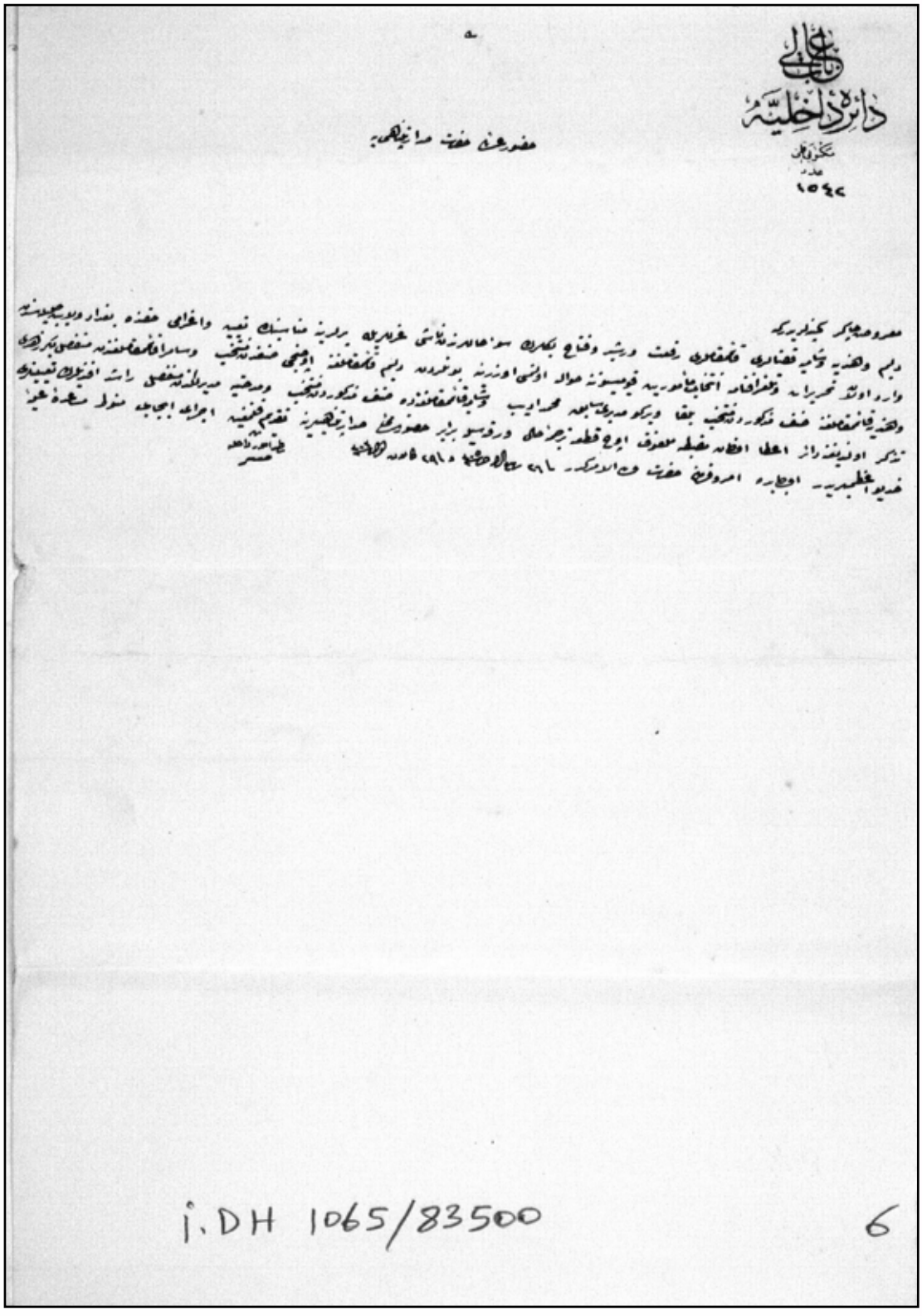

دائرة الخلية
تكرلي
عدد
١٥٤٧

i.DH 1065/83500

6

العـــدد: الأول
الســـنة: الأولى
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م



## وثيقة رقم (٤)

- **تصنيف الوثيقة:** إرادة داخلية[١].
- **جهة الإصدار:** الباب العالي / دائرة الصدارة – آمدي ديوان همايون.
- **العدد:** -.
- **التاريخ:** ٥ كانون الثاني ١٣٠٣ ر.م.
  ٤ جمادىٰ الأولىٰ ١٣٠٥هـ.
  ١٧ كانون الثاني ١٨٨٨م.

- **عنوان الوثيقة:** تعيين القائم مقام السابق لقضاء سامرّاء في قضاء الدليم.
- **محتوى الوثيقة:** الوثيقة هي مذكرة أرسلت من الصدارة العظمىٰ إلىٰ ديوان السلطان العثماني لغرض الحصول علىٰ موافقته بعزل قائممقامي بعض الأقضية ومنهم قائممقام قضاء الدليم (رفعت بك)، وتعيين قائممقامين جدد بدلاً عنهم فتم تعيين القائم مقام السابق لقضاء سامرّاء (بكر زهدي) قائممقاماً لقضاء الدليم بالصنف الثالث، وفقاً لمضبطة لجنة انتخاب المأمورين ومذكرة وزارة الداخلية. وقد ذيلت الوثيقة بموافقة السلطان العثماني وصدور الإرادة السنية السلطانية بتاريخ ٦ جمادىٰ الأولىٰ ١٣٠٥هـ/ ٧ كانون الثاني ١٣٠٣ ر.م.

(١) BOA، DH، 1065 / 83500، 7.

مجلة دراسات معاصرة
العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م



## صورة الوثيقة رقم (٤)

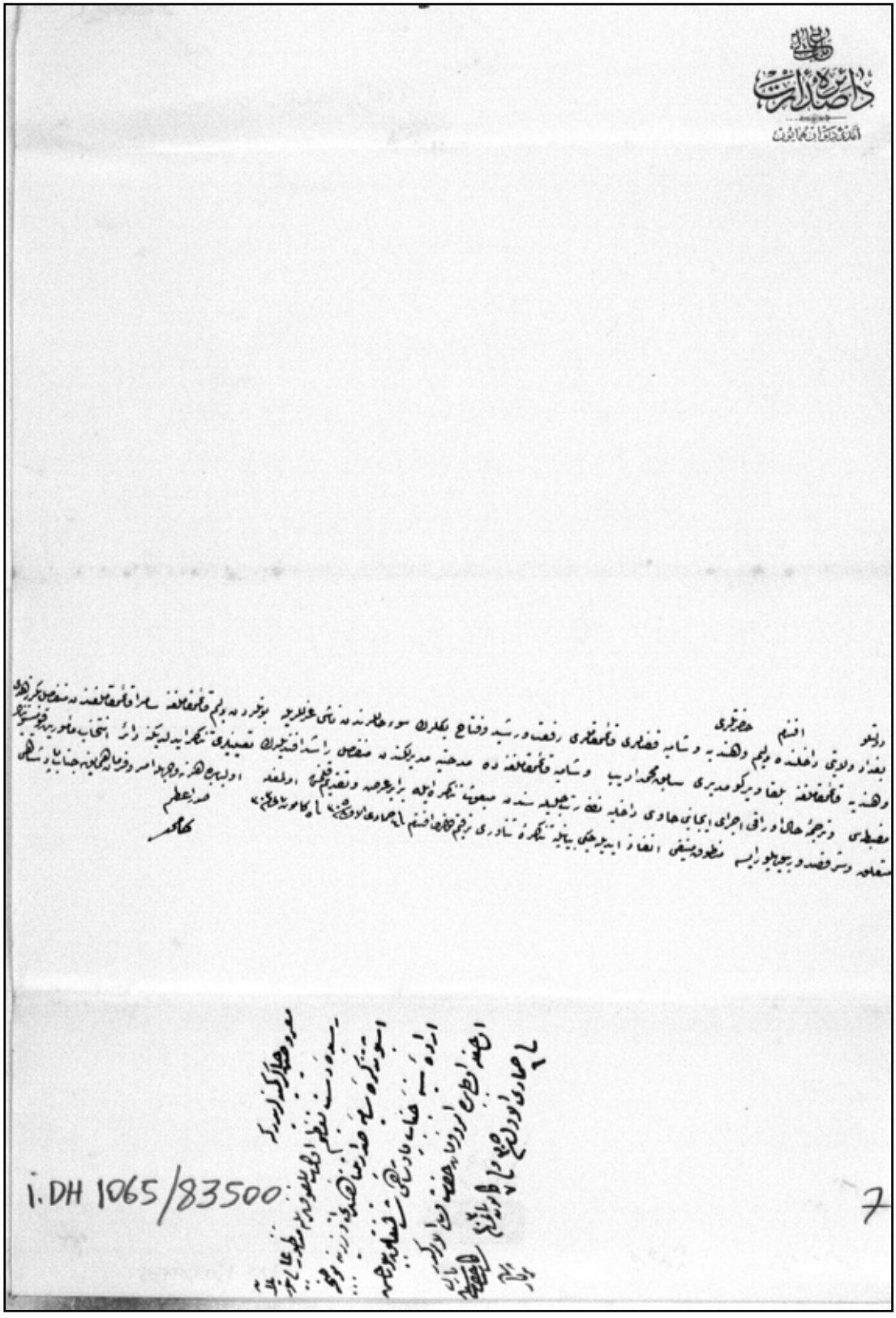

I.DH 1065/83500

العـــدد: الأول
السـنة: الأولى
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م



**وثيقة رقم (٥)**

- **تصنيف الوثيقة:** أوراق وزارة الداخلية[١].
- **جهة الإصدار:** الباب العالي / وزارة الداخلية – قلم الكتابة.
- **العدد:** ٤٩ / ٢٧.
- **تاريخ الوثيقة:** ٣ نيسان ١٣٠٥ ر.م.
  ١٤ شعبان ١٣٠٦هـ.
  ١٥ نيسان ١٨٨٩م.

- **عنوان الوثيقة:** تعيين قائممقام لقضاء سامرّاء.
- **محتوى الوثيقة:** الوثيقة هي مذكرة أرسلت من وزارة الداخلية إلى الصدارة العظمى بخصوص تعيين قائممقام جديد لقضاء سامرّاء بعد نقل قائممقام القضاء (عباس أفندي) إلى قضاء عنة، الذي أعفي قائممقامه (حافظ أفندي) عن إدارته، وقد تم تعيين (عبد الله بك) قائممقاماً بالوكالة لقضاء سامرّاء وقد أجري له امتحان لبيان كفاءته وأهليته لهذا المنصب لغرض التصديق على تعيينه بالأصالة في القضاء، وفقاً لمضبطة مجلس إدارة ولاية بغداد، ومذكرة لجنة انتخاب المأمورين التي أرفقت معها السيرة الذاتية للقائممقام.

(١) BOA، DH. MKT ،1616، 80.

صورة الوثيقة رقم (٥)

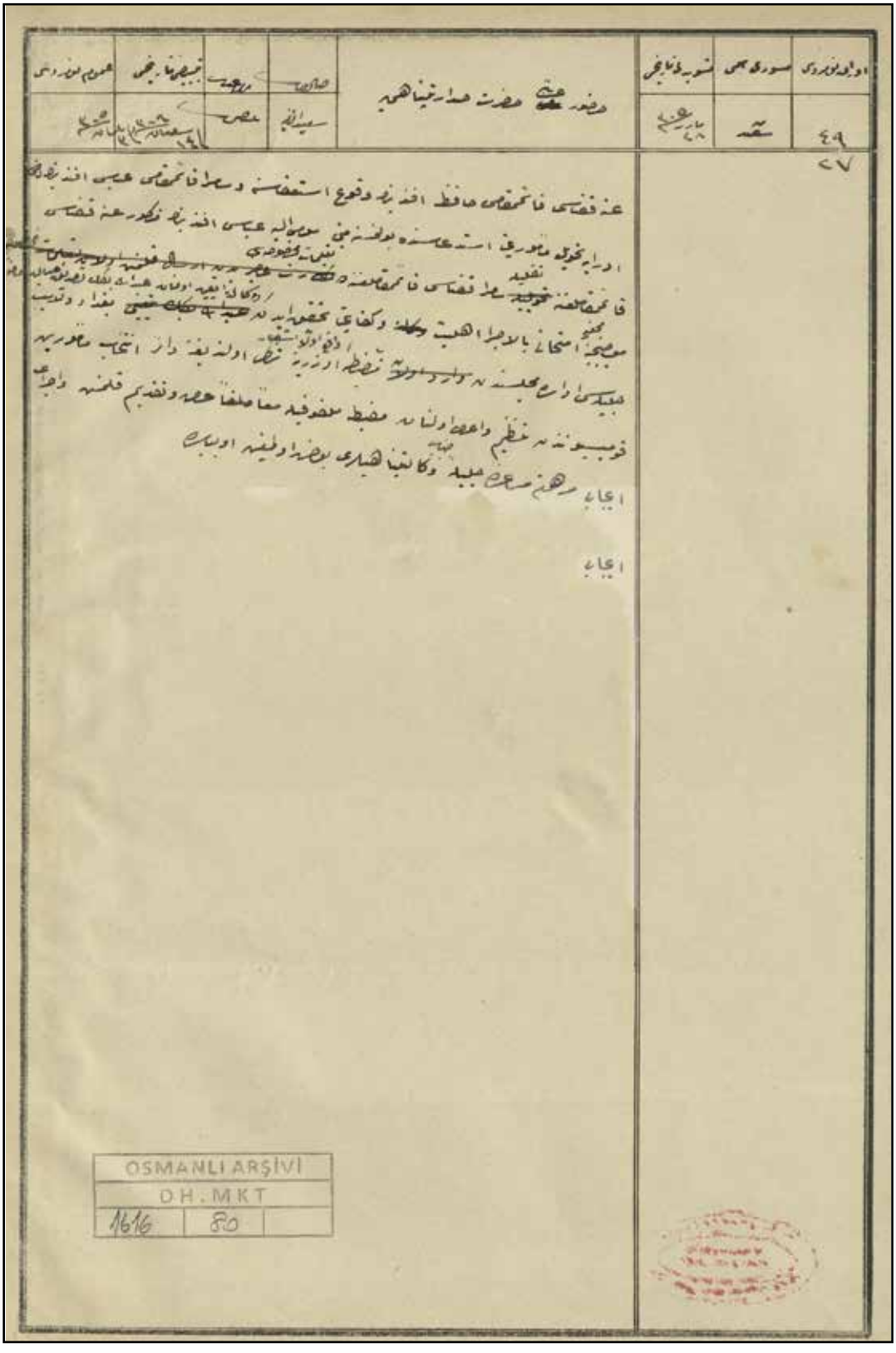

مجلة آداب الرافدين
العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م

العـــدد: الأول
الســـنة: الأولى
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م



## وثيقة رقم (٦)

- **تصنيف الوثيقة:** أوراق وزارة الداخلية[١].
- **جهة الإصدار:** الباب العالي / وزارة الداخلية – قلم الكتابة.
- **العدد:** ٤٩ / ٢٧.
- **تاريخ الوثيقة:** ٢٩ نيسان ١٣٠٥ ر.م.

  ١١ رمضان ١٣٠٦هـ.

  ١١ أيار ١٨٨٩م.

- **عنوان الوثيقة:** تعيين قائممقام لقضاء سامرّاء.
- **محتوى الوثيقة:** الوثيقة هي مذكرة أرسلت من وزارة الداخلية إلى ولاية بغداد كي تعلمها بصدور الإرادة السنية السلطانية بتاريخ ٢٩ شعبان ١٣٠٦هـ بالموافقة على تعيين (عباس أفندي) قائممقاماً لقضاء عنة، و(عبد الله بك) قائممقاماً لقضاء سامرّاء.

(١) BOA، DH. MKT ،1671، 71.

مجلة دراسات المصادر
العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م



## صورة الوثيقة رقم (٦)

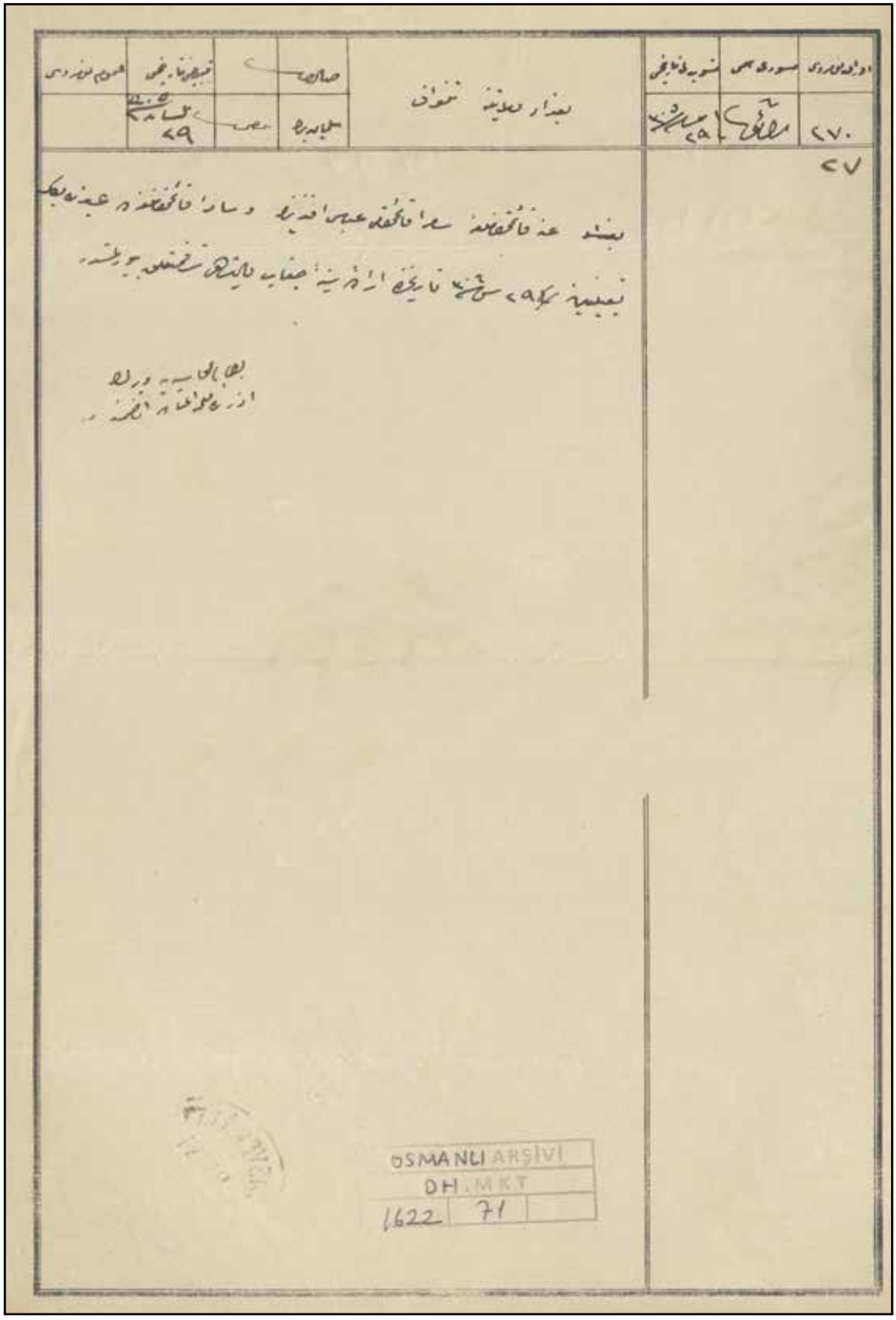

OSMANLI ARŞİVİ
DH.MKT
1622 71

العـــدد: الأول
الســـنة: الأولى
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م



**وثيقة رقم (٧)**

- **تصنيف الوثيقة:** أوراق وزارة الداخلية[١].
- **جهة الإصدار:** الباب العالي / وزارة الداخلية – قلم الموظفين.
- **العدد:** ٦١٥.
- **التاريخ:** ٢٨ مارت ١٣٢٢ ر.م.
  ١٦ صفر ١٣٢٤هـ.
  ١٠ نيسان ١٩٠٦م

- **عنوان الوثيقة:** نقل وتعيين قائممقام لقضاء سامرّاء.
- **محتوى الوثيقة:** الوثيقة هي مذكرة مرسلة من قلم الموظفين في وزارة الداخلية إلى وزير الداخلية، أشارت الوثيقة إلى عدد من قائممقامي بعض الأقضية في ولاية بغداد وهي كل من: قضاء الحلة، والنجف، وخراسان، وخانقين، والسماوة، والكاظمية، والجزيرة، وبدرة، وسامرّاء، وبعض الإجراءات التي اتخذت بحق بعضهم. وانتهت الوثيقة إلى أنه بعد التدقيق في الملفات أو السير الذاتية للقائممقامين ولاسيما ما يتعلق بالصنف الإداري للقضاء، وبناءً على المصلحة قد تقرر نقل عدد من القائم مقامين كان من بينهم قائممقام قضاء سامرّاء (رضا بك) إلى قضاء الكاظمية، ونقل قائممقام قضاء بدرة (توفيق أفندي) إلى قضاء سامرّاء، ووفقاً لإشعار ولاية بغداد في شهر مارت ١٣٢٢ر.م فقد تعذر نقل قائممقام قضاء سامرّاء (رضا بك) إلى قضاء الكاظمية، وتقرر نقل قائممقام قضاء آب (أمين بك) إلى قضاء الكاظمية، أما الراتب الشهري لقائممقام قضاء سامرّاء فكان بالصنف الثالث، قدره (٢٢٥٠) قرشاً، والأمر لحضرة ولي الأمر.

توقيع
مدير قلم الموظفين

(١) BOA، DH. MKT ،1072، 61، 1.

مجلة آداب الرافدين
العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م



## صورة الوثيقة رقم (٧)

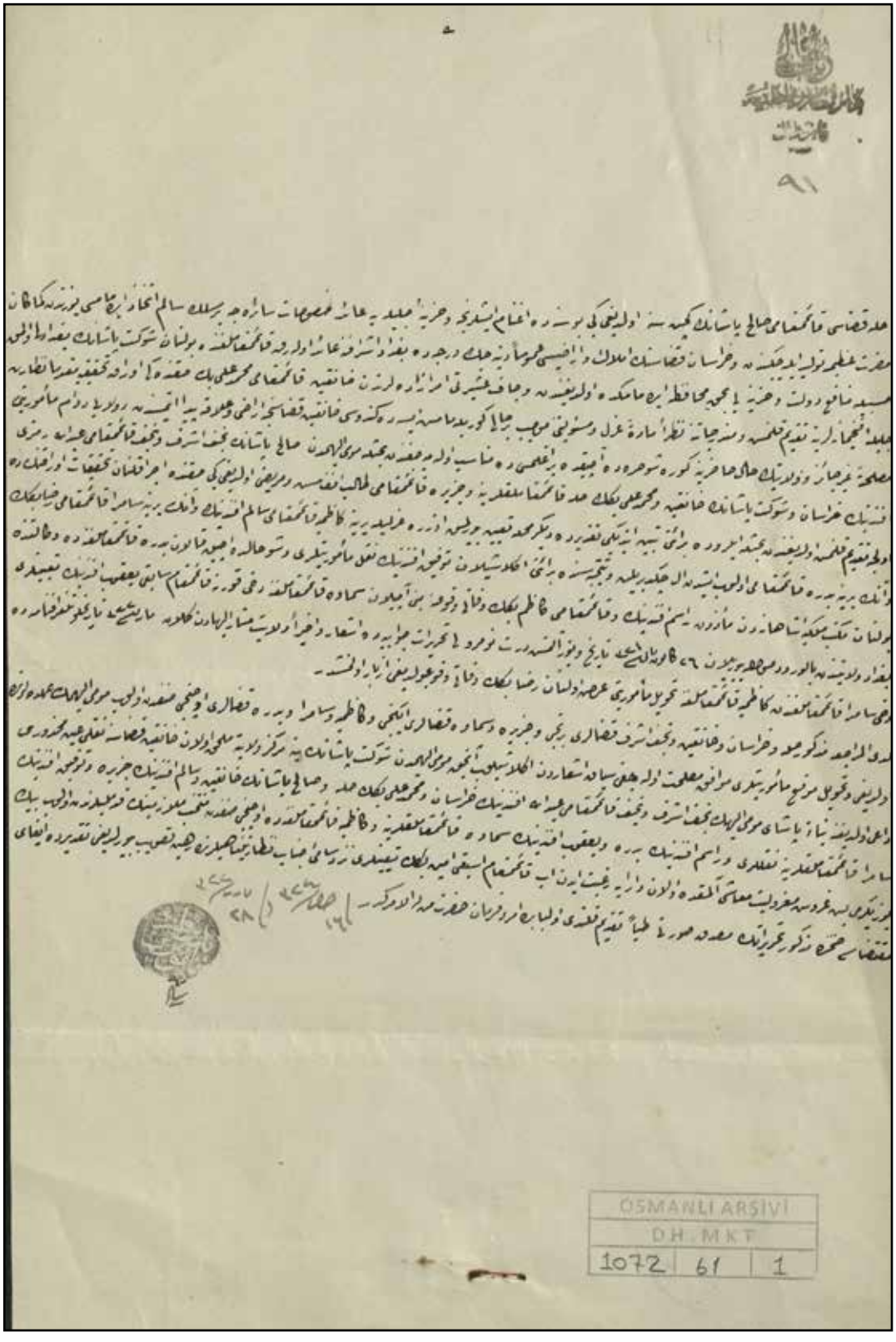

العـــدد: الأول
الســـنة: الأولى
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م



**وثيقة رقم (٨)**

- **تصنيف الوثيقة:** أوراق وزارة الداخلية[١].
- **جهة الإصدار:** وزارة الداخلية - قلم الكتابة.
- **العدد:** ٩١ / ٢٨.
- **التاريخ:** ٩ نيسان ١٣٢٢ ر.م.
  ٢٨ صفر ١٣٢٤هـ.
  ٢٢ نيسان ١٩٠٦م

- **عنوان الوثيقة:** نقل وتعيين قائممقام لقضاء سامرّاء.
- **محتوى الوثيقة:** الوثيقة هي مذكرة مرسلة من وزارة الداخلية إلى الصدارة العظمى لغرض الحصول على موافقتها بشأن نقل وتعيين عدد من قائممقامي بعض الأقضية في ولاية بغداد وهي كل من[٢]: الحلة، والنجف الأشرف، وخراسان، وخانقين، والسماوة، والكاظمية، والجزيرة، وبدرة، وسامرّاء، فقد تقرر نقل (توفيق أفندي) إلى قضاء سامرّاء، ونقل (راسم أفندي) إلى قضاء بدرة، ونقل (يعقوب أفندي) إلى قضاء السماوة، وتعيين (أمين بك) في قضاء الكاظمية، وبراتب شهري لكل قائممقام قدره (٢٢٥٠) قرشاً، والأمر لحضرة ولي الأمر.

---

(١) BOA، DH. MKT ،1072، 61، 1.

(٢) يرتبط كل من قضائي الحلة والسماوة إدارياً بلواء الديوانية ضمن ولاية بغداد، وقضاء النجف الأشرف ضمن لواء كربلاء في ولاية بغداد، وخراسان وخانقين والكاظمية والجزيرة وبدرة بلواء بغداد. للمزيد من التفصيل ينظر: المنصوري، المعجم الكبير، ص ٥١٥.

مجلة آداب المستنصرية
العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م



## صورة الوثيقة رقم (٨)

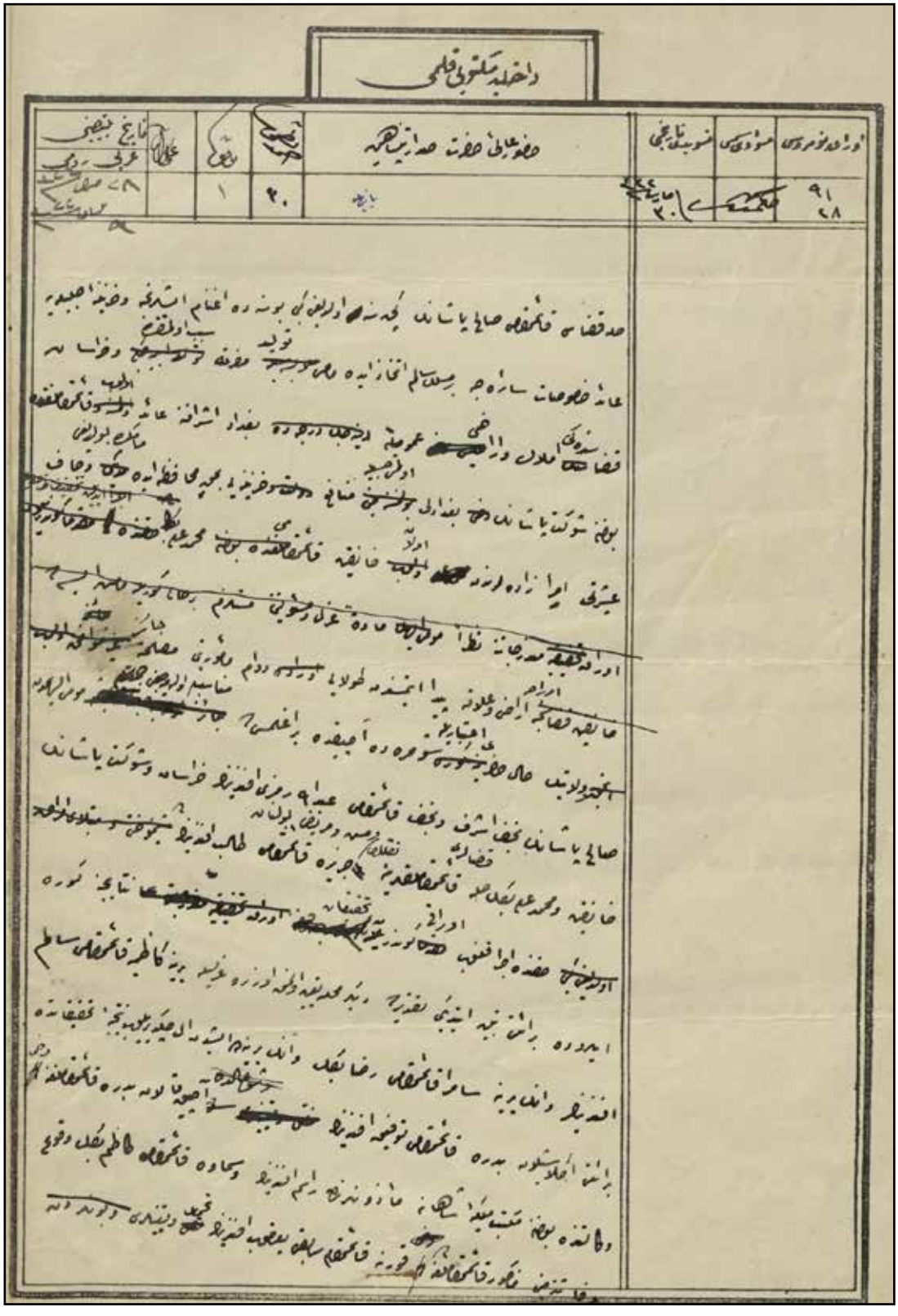

العـــدد: الأول
الســـنة: الأولى
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م



**وثيقة رقم (٩)**

- **تصنيف الوثيقة**: أوراق وزارة الداخلية[١].
- **جهة الإصدار**: الباب العالي / لجنة الموظفين المدنية.
- **العدد**: ٢١.
- **التاريخ**: ١٧ نيسان ١٣٢٢ ر. م.
  ٦ ربيع الأول ١٣٢٤هـ.
  ٣٠ نيسان ١٩٠٦م

- **عنوان الوثيقة**: نقل وتعيين قائممقام لقضاء سامرّاء.
- **محتوى الوثيقة**: الوثيقة هي مذكرة مرسلة من لجنة الموظفين المدنية إلى وزارة الداخلية بشأن نقل وتعيين عدد من قائممقامي بعض الأقضية في ولاية بغداد وهي كل من: قضاء الحلة، والنجف، وخراسان، وخانقين، والسماوة، والكاظمية، والجزيرة، وبدرة، وكويسنجق، وسامرّاء؛ وما يهمنا في الوثيقة هو نقل قائممقام قضاء بدرة (توفيق أفندي) إلى قضاء سامرّاء، بعد تدقيق أوراقه، والأمر لحضرة ولي الأمر.

توقيع
رئيس لجنة الموظفين المدنية

(١) BOA، DH. MKT ،1072، 61، 3.

مجلة دراسات شرقية
العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م



## صورة الوثيقة رقم (٩)

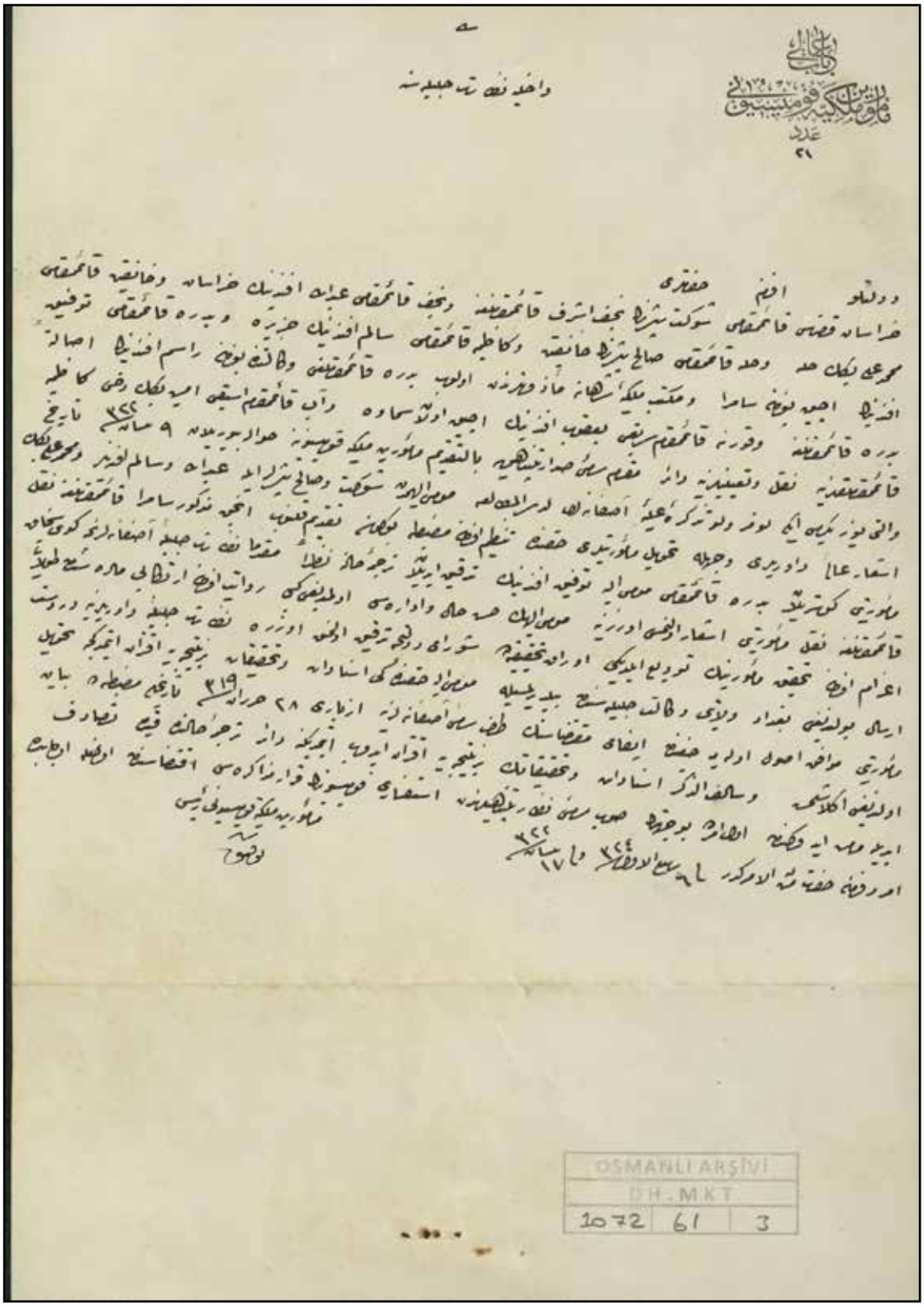

OSMANLI ARŞİVİ
DH.MKT
1072 | 61 | 3

العـــدد: الأول
السـنة: الأولى
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م



## وثيقة رقم (١٠)

- **تصنيف الوثيقة:** وزارة الداخلية / أوراق الشفرة[١].
- **جهة الإصدار:** الباب العالي / وزارة الداخلية – مديرية المأمورين.
- **العدد:** ٦٢ خصوصي.
- **التاريخ:** ١٧ أغسطس ١٣٣١ ر.م.
  ١٨ شوال ١٣٣٤هـ.
  ٣٠ آب ١٩١٥م.

- **عنوان الوثيقة:** نقل وتعيين قائممقام قضاء سامرّاء.
- **محتوى الوثيقة:** الوثيقة هي شفرة أرسلت من وزارة الداخلية إلى ولاية بغداد جواباً عن شفرة الولاية بتاريخ ١٥ أغسطس ١٣٣١ر.م، بخصوص عزل قائممقام قضاء الحلة (رفعت بك) من وظيفته، وبموجب البرقية المؤرخة في ٩ أغسطس ١٣٣١ر.م، فقد تم نقل وتعيين قائممقام قضاء سامرّاء (خالد بك) قائممقاماً لقضاء الحلة، وتعيين القائم مقام الأسبق لقضاء الحلة (راسم بك) قائممقاماً لقضاء سامرّاء.

توقيع
وزير الداخلية

(١) BOA، DH. SFR، 55 / 319، 1.

مجلة آداب الرافدين
العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م



## صورة الوثيقة رقم (١٠)

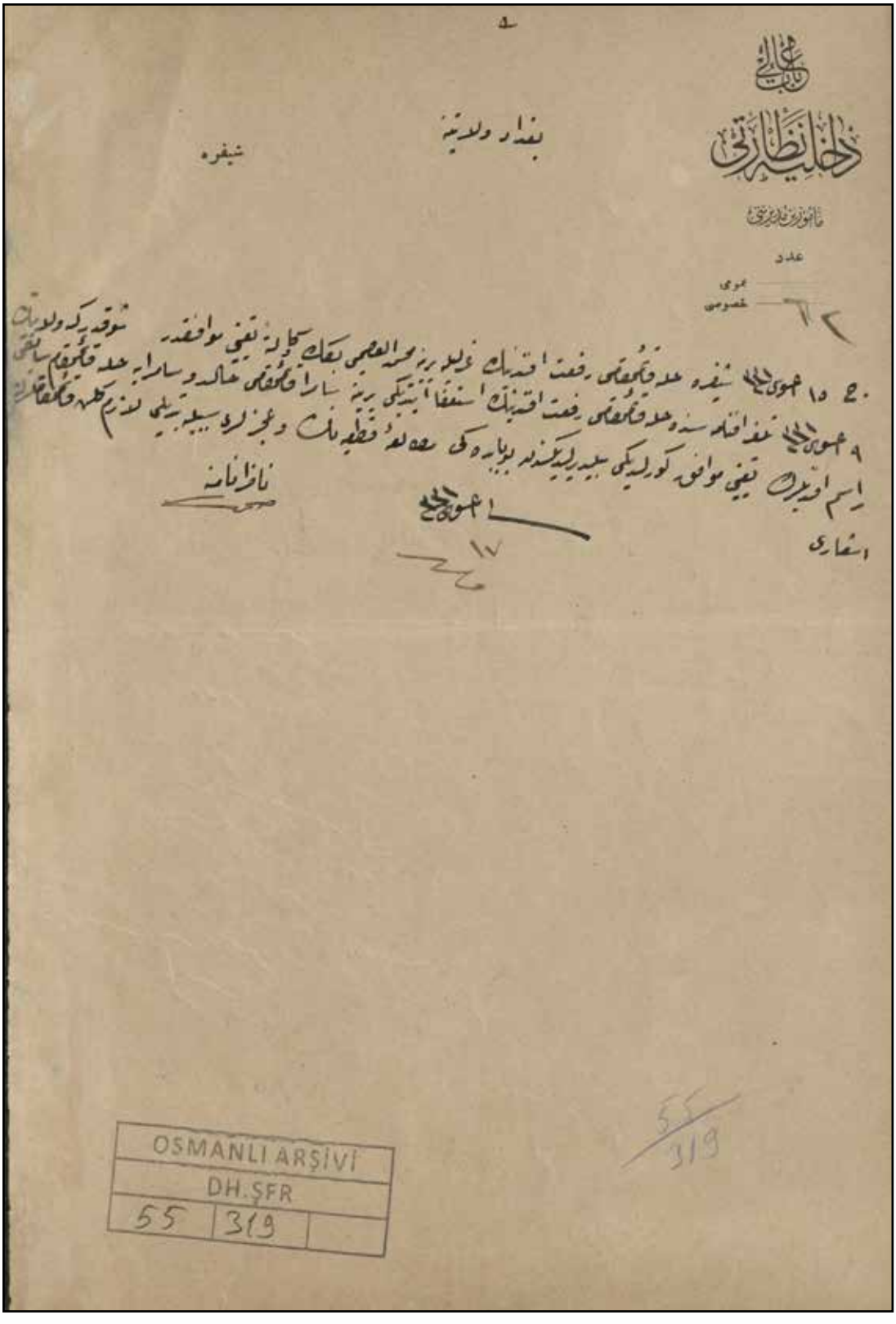

بغداد ولايتنه

شيفره

داخلية نظارتي

ماتورين مأمورينه

عدد

امري
خصوصي

موقعه يه ولايتك

٢٠ ١٥ عموي سنه فتحعلي رفعت افندينك ولايتمزه محمد العاصي بكك كاوله تعيني موافقدر

٩ عموي سنه فتحعلي رفعت افندينك استفا ايتديكي يرنه سارا فتحعلي عائله وسارايله حله فتحعلي سابق

اسم اوزره تعيني موافق كورلديكي جهتله يديكمزده بويارده كي معاونه فتحعلي بك وعجز لرده سيله بيلي لزوم كورلمه فتحعلي

نازلي نامه

١٧ عموي سنه

اشعاري

OSMANLI ARŞİVİ
DH.ŞFR
55 | 319

55
319

العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م

**الخاتمة:**

إن أهم ما يمكن استنتاجه بعد القراءة الدقيقة لهذه الوثائق التالي:

١- إن طريقة تعيين القائم مقام في القضاء ليست سهلة، فهي بحاجة إلى عدد من الإجراءات، فكل قائممقام يراد تعيينه في أي قضاء، يتم ترشيحه أحياناً من لدن الولاية، وأحياناً أخر ليس من لدنها، بل من لدن لجنة المأمورين (الموظفين) المدنيين المرتبطة بوزارة الداخلية العثمانية في إسطنبول، وهذه اللجنة ترفع تقريراً يحتوي على السيرة الوظيفية للقائممقام الذي يراد تعيينه إلى وزير الداخلية للاطلاع عليها، ووزير الداخلية يرفع مذكرة إلى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) للاطلاع والموافقة عليها، ثم يرسل الصدر الأعظم تقرير لجنة المأمورين المدنية، ومذكرة وزير الداخلية إلى السلطان العثماني لغرض المصادقة على التعيين وإصدار الإرادة السنية السلطانية، وبعد صدور الإرادة تقوم رئاسة الوزراء بإرسال الإرادة السنية إلى وزارة الداخلية التي ترسلها إلى الولاية لغرض تنفيذها.

٢- عدم بقاء القائم مقامين في وظائفهم في القضاء، وهذا التغيير المستمر لهؤلاء الموظفين يكمن في فلسفة الحكومة العثمانية كي لا يبقى موظف في منصبه مدة طويلة، وهذا مما يساعده في بناء علاقات تقوم على المصالح مع أهالي الأقضية.

٣- لا يتم تعيين قائممقام في القضاء ليس له خبرة إدارية، فكل القائم مقامين الذين تعينوا في قضاء سامرّاء كانوا موظفين إداريين عملوا في أكثر من مكان ووظيفة، وغالباً ما يتم نقل وتبادل بين قائممقامي الأقضية في الولاية الواحدة، وهذا مما يسهل على القائم مقام أداء عمله فهو على خبرة ودراية بشؤون الولاية وأحوال أهلها بحكم عمله أو وظيفته السابقة.

## المصادر والمراجع:


### أولاً: الوثائق العثمانية غير المنشورة المحفوظة في الأرشيف العثماني في إسطنبول.

1. BOA، DH، 1065 / 83500، 6 .
2. BOA، DH، 1065 / 83500، 7.
3. BOA، DH. MKT، 1395 / 63.
4. BOA، DH. MKT، 1476 / 26.
5. BOA، DH. MKT ،1072، 61، 1.
6. BOA، DH. MKT ،1072، 61، 1.
7. BOA، DH. MKT ،1072، 61، 3.
8. BOA، DH. MKT ،1616، 80.
9. BOA، DH. MKT ،1671، 71.
10. BOA، DH. SFR، 55 / 319، 1.

### ثانياً: الوثائق العثمانية المنشورة:

١. الدستور، ترجمة من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري، مج (١)، المطبعة الأدبية، (بيروت: ١٣٠١هـ).

٢. تقويم وقايع، العدد (١٤١٤)، بشنجي سنة، ١٩ ربيع الآخر ١٣٣١هـ / ١٥ مارت ١٣٢٩ ر.م.

٣. تقويم وقايع، العدد (٢٣٧٣)، سكزنجي سنة، ٢ صفر ١٣٣٤هـ/ ٢٧ تشرين الثاني ١٣٣١ر.م.

### ثالثاً: الكتب العربية والمعربة:

١. العزاوي، عباس، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، شركة التجارة والطباعة، بغداد، ١٩٥٨.

٢. المنصوري، سامي ناظم حسين، المعجم الكبير للوحدات والتقسيمات الإدارية العربية في الوثائق العثمانية (١٢٨١ ـ ١٣٣٦هـ/ ١٨٦٤ـ ١٩١٨م)، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت، ٢٠١٨.

٣. المنصوري، سامي ناظم حسين، سامرّاء في السالنامات العثمانية دراسة في أوضاعها العامة ١٨٤٩ ـ ١٩١٧م، مركز تراث سامرّاء، مطبعة الكفيل، كربلاء، ط١، ٢٠١٧.

٤. باموك، شوكت، التاريخ المالي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، طرابلس، ط١، ٢٠٠٥.

٥. ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج٣، مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت).